

"الإيكونوميست": برلمان الدم خدعة لتمرير صلاحيات قائد الانقلاب



الاثنين 11 يناير 2016 12:01 م

قالت مجلة "الإيكونوميست" البريطانية إن دستور الانقلاب صمم خصيصا لإعطاء صلاحيات واسعة للسياسي، معتبرة إن البرلمان إنما هو خدعة ليظهر مصر بالمظهر الديمقراطي، ومشييرة إلى قلة الإقبال على الانتخابات البرلمانية لا سيما بين الشباب .

ووصفت "الإيكونوميست" ، في سياق تقريرها المنشور اليوم الاثنين عبر موقعها الإلكتروني، أن مصر-التي لطالما لعبت دور الريادة في المنطقة- قدمت على مدار الـ5 سنوات الماضية النموذج "الأكثر فشلا" للربيع العربي.

وأضافت المجلة الأمريكية ، أن الثورة المضادة اكتملت بعد عامين ونص على الانقلاب على الرئيس محمد مرسي، في الوقت الذي يكون فيه المخلوع الرئيس الأسبق حسني مبارك وأعوانه أحرار، ناهيك عن أفراد الشرطة المسؤولين عن قتل وتشويه المئات خلال ثورة 2011 فهم أيضا خارج السجون، في حين يقبع الآلاف من الثوار في السجون.

وأشارت المجلة إلى أن الشباب- أساس ثورة 2011- تعرضوا لمضايقات من خلال الجهود الحكومية لبناء أكبر "جدار للخوف" زاد من نفور الشعب المصري من دولة قاسية تقوم بإعدامات تعسفية بدون أية مساءلة، لافتة إلى حالة التردّي الاقتصادي الذي تعيشه البلاد وتضخم الدين الحكومي، وانهيار قطاع السياحة.

ورأت المجلة أن السبب في قيام ثورات الربيع العربي هو فشل أجيال من النخب العربية في خلق نماذج للمساءلة والحكم الفعال، موضحة بأن ثورات الربيع العربي استنسخت نماذج أكثر شرا من الأنظمة الاستبدادية السابقة، مضاف إليها وحشية غير مسبوقة في التعامل مع الإسلاميين.